

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/8/23
14 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

إندونيسيا*

* صدر سابقاً تحت رمز الوثيقة A/HRC/WG.6/1/IDN/4؛ وقد أضيفت تنقيحات طفيفة تحت سلطة أمانة مجلس حقوق الإنسان، على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عملاً بشرط الاستشارة.

(A) GE.08-13419 290508 300508

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
٣	٧٥-٥	أولاً - موجز مداوولات عملية الاستعراض
٣	١٩-٥	ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....
٧	٧٥-٢٠	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....
١٨	٧٩-٧٦	ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات.....
٢٠	٨٠	ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض.....

المرفق

٢١	تشكيلة الوفد.....
----	-------------------

مقدمة

١ - عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بإندونيسيا في الجلسة الرابعة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد إندونيسيا معالي السيد رسلان إيشار جيبي، المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية. ويمكن الاطلاع في التذييل الوارد أدناه على تشكيلة الوفد المكوّن من ٢١ عضواً. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بإندونيسيا في جلسته العاشرة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان المجموعة التالية من المقررين (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بإندونيسيا، وهم من الأردن وكندا وجيبوتي.

٣ - ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بإندونيسيا:

(أ) تقرير وطني مقدم/عرض كتابي أُعد وفقاً للفقرة ١٥ (أ) (A/HRC/WG.6/1/IDN/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/1/IDN/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/1/IDN/3).

٤ - وأحيلت إلى إندونيسيا عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة مسائل أعدتها سلفاً هولندا، ولاتفيا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والسويد، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وكندا. ويمكن الاطلاع على هذه المسائل في الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداوولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدّم معالي السيد رسلان إيشار جيبي التقرير الوطني. وشددت إندونيسيا على الأهمية الكبرى التي توليها للاستعراض الدوري الشامل وأعربت عن تقديرها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لما تقوم به من أعمال. وأشار إلى أن إندونيسيا بلد يفوق سكانه ٢٢٢ مليون نسمة منتشرين على أزيد من ٣٣ مقاطعة، وبالتالي، وفي إطار الخطة التي وضعتها الحكومة في ٢٠٠٤ فيما يتعلق باللامركزية وتفويض الحكم إلى المقاطعات بموجب القانون رقم ٣٢/٢٠٠٤ المتعلق بالحكم المحلي، فإن إجراء المشاورات الواسعة فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعيّن إجراؤها في جميع المقاطعات الإندونيسية، عبر سلسلة من الحوارات التي تضمنت مشاركة ممثلين عن الحكومة والجمهور المدني على الصعيد المحلي. وتأتي هذه العملية تمشياً مع الهدف الوطني المتمثل في إنشاء

شبكة من جمعيات حقوق الإنسان في ٤٧٦ مدينة في البلد، منها ٤٣٦ مدينة لها الآن لجانها المحلية لتنفيذ خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان.

٦- ونظراً للوقت المحدود الذي خصص لإعداد التقرير قبل عرضه على الأمم المتحدة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لم يتمكن البلد إلا من إجراء عمليتين للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة، وعملية واحدة للتشاور في مقاطعة آتشي. وبعد تقديم التقرير، واصلت إندونيسيا جهودها الرامية إلى نشر آلية الاستعراض الدوري الشامل والتقرير الوطني ومناقشتها مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني على الصعيد المحلي في المقاطعات؛ وينبغي أن يكون نشر إجراءات الاستعراض الدوري الشامل ومناقشتها بشكل عام على أساس مستمر إلى أن يحين الاستعراض المقبل. وينبغي نقل استعراض الأقران من الصعيد المتعدد الأطراف إلى الصعيد المحلي، بما أن ذلك هو أيضاً هدف خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان في إطار ركنها المتعلق بالرصد والتقييم، استرشاداً بمبدأ المشاركة الشعبية في بيئة ديمقراطية.

٧- ورداً على الأسئلة المقدّمة سلفاً، ناقشت إندونيسيا العلاقة بين تنفيذ خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان والالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب. ووفقاً لتوصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا ونتائج حلقة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي عقدت بصورة مشتركة بين الحكومة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وضعت إندونيسيا خطتي عمل وطنيتين لحقوق الإنسان، شملت أولها الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، تلتها خطة العمل الثانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٨- والهدف من تنفيذ خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان بشكل منتظم وشامل هو المساعدة على تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، مما يساعد بدوره في تعزيز العدالة الاجتماعية، والازدهار والرفاه للشعب الإندونيسي، وفقاً لمبادئ العدل، والحقيقة والوفاء الراسخة في البانتشاسيلا (المبادئ الخمسة) وفي الدستور المعدل لعام ١٩٤٥. فهذه المبادئ هي الداعمة لمكافحة الإفلات من العقاب كونها الحافز للمكافحة والمحددة لطرائقها. ذلك أن تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في المجتمع الإندونيسي من شأنه أن يهيئ مناخاً يؤدي إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

٩- وعلى أساس التجربة المكتسبة أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى من أجل التكيف مع التغيرات السياسية التي أتت بها عملية التحول والإصلاح بعد ١٩٩٨ التي جعلت من المؤسسات والمجتمع في إندونيسيا ديمقراطية كاملة، عُززت خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان بدعائم إضافية. إحدى هاتين الدعامتين الرئيسيتين هي إنشاء وتحسين المؤسسات المسؤولة مباشرة عن تعزيز وتنفيذ خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان أو التي تعد ضرورية للخطة. وفي هذا الصدد، أنشئت ٣٤٦ لجنة محلية لتنفيذ خطة العمل على صعيد المقاطعات والبلديات/المدن. ومن جملة مهام هذه اللجان العمل على توحيد الأنظمة الإقليمية مع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها، وتجميع التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في مقاطعاتها، وتقديم إجراء لرفع الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان بحيث يمكن للجمهور العام الوصول إلى هذا الإجراء.

١٠- ومنذ ٢٠٠٢، أُلغيت مئات الأنظمة المحلية لكونها تنتهك القيم العالمية لحقوق الإنسان، وسيستمر هذا الاستعراض، مع مراعاة ديناميات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل المناطق وللقدرة التقنية للجان

المحلية على وضع قوانين ممتثلة لمقاييس ومعايير حقوق الإنسان. وأوضحت إندونيسيا أنه إذا أُريد للجان العمل بفعالية في دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، فلا بد من بناء قدرة اللجان المحلية على إنشاء إجراء لرفع الشكاوى والتغلب على مسألة صياغة القوانين. وذلك مجال حاسم ينبغي مواصلة استكشافه بحثاً عن إمكانية التعاون التقني فيه.

١١- وتوجد إندونيسيا أيضاً بصدد تعزيز قدرة المكاتب القانونية للحكومات المحلية في جميع أنحاء البلد حتى يُضمن بشكل أفضل امتثال القوانين المحلية لصكوك حقوق الإنسان المصدق عليها. وبناء عليه، سنّت إندونيسيا القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بوضع القوانين وفرغت من العمل بشأن مشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمواءمة النظم الأساسية المحلية مع معايير حقوق الإنسان. وتعد هذه الاستراتيجية متمشية مع خطة اللامركزية التي سُرع فيها عام ٢٠٠١، والتي تم بموجبها تفويض طائفة واسعة من السلطات الإدارية والضريبية والسياسية إلى مستوى حكومات المقاطعات. وتعزز ذلك عام ٢٠٠٤ عندما اعتمد القانون رقم ٣٢/٢٠٠٤ في ثلاث عمليات انتخابية مباشرة، إحداها برلمانية واثنان كانتا انتخابات رئاسية مباشرة، وقد جرت بنجاح لأول مرة في تاريخ إندونيسيا. وأعقب ذلك تعزيز العمليات الديمقراطية في ٣٣ مقاطعة بإجراء انتخابات مباشرة للمحافظين، ورؤساء المراكز وغيرهم من المسؤولين المحليين، بهدف تحسين الحكم الذاتي للمناطق الإندونيسية وتحسين مساءلة الحكومات الإقليمية إزاء ناخبها. وفي هذا الصدد، تلتزم إندونيسيا بشدة بالمبدأ المتمثل في كون الديمقراطية هيكلًا سياسياً تُضمن في إطاره حقوق الإنسان.

١٢- وتظل اللامركزية مسألة مركزية في جدول أعمال إندونيسيا الإصلاحية بالنسبة للسنوات القادمة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار في (أ) نوعية الخدمات العامة وطرائق تقديمها، و(ب) العلاقات الإقليمية إضافة إلى العلاقات القائمة بين المناطق والحكومة المركزية، و(ج) توزيع الأموال العامة، و(د) التواصل بين المستفيدين ومسؤولي الإدارة العامة على الصعيد المحلي. غير أن تنفيذ خطط ومؤسسات إندونيسيا اللامركزية سيظل في تحسن حيث ستزيد قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين فيها، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان.

١٣- ولهذا السبب، فإن إندونيسيا واثقة من أن رؤساء المكاتب القانونية في الحكومات المحلية على صعيدي المقاطعات والمراكز سيضعون أنظمة تراعي تطلعات ناخبهم وتتسق مع ولايات القوانين الوطنية الحالية وصكوك حقوق الإنسان المصدق عليها، على النحو المنظم في القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤. وبالتالي يُنتظر أيضاً من رؤساء المكاتب القانونية للحكومات المحلية القيام بدور الوسيط الهام بين الحكومة المحلية والمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان. وعليه تعترم إندونيسيا إشراك رؤساء المكاتب القانونية للحكومات المحلية وأعضاء وحدات التحقيقات الجنائية للشرطة الوطنية في الوفود التي تبعث بها لحضور دورات مجلس حقوق الإنسان وفي الحوار مع هيئات المعاهدات. وتعتقد إندونيسيا أن ذلك سيمكّن الشرطة الوطنية من تعزيز أساليب تحقيقها الجنائي بهدف امتثال معايير حقوق الإنسان.

١٤- وأشارت إندونيسيا إلى جهودها الوطنية من أجل وضع اللمسات الأخيرة على التنقيحات التي أجرتها منذ مدة على قانونها الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. فقد عملت طائفة واسعة من المنظمات الوطنية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والناشطين في مجال حقوق الإنسان معاً في التحالف الوطني لتنقيح القانون الجنائي، مما ساهم بشكل إيجابي في صياغة مشروع القانون. وهذا المشروع هو قيد

النشر ومن أجل تكملته، اتخذ التحالف في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تدابير من أجل إجراء مناقشات جماعية مركزة ومناقشات عامة لجمع الإسهامات من مختلف المناطق مثل جاوة، وسومطرة، وباتام، ونوسا تنجارا الغربية، وسولاوسي، وبابوا؛ وتجميع الوثائق الأساسية من قبيل ورقات العمل المواضيعية (جمعت ١١ وثيقة)، ودفتر المسائل، والكتيبات، ومختلف الوسائل الإعلامية؛ وإنشاء موقع على الشبكة لنشر جميع المعلومات ذات الصلة بالمداولة المتعلقة بمشروع القانون الجنائي بغية تشجيع مشاركة الجمهور في المداولة. وقد شكرت إندونيسيا كل الذين ساعدوا في أعمالها عبر تقديم البتء، مثل منظمة العفو الدولية.

١٥- وتوجد إندونيسيا حالياً بصدد نشر مشروع القانون على جميع الفئات المعنية في المجتمع الإندونيسي من أجل تحديد عناصر المشروع التي تحتاج إلى تنقيح أو إلغاء أو إدراج عناصر جديدة فيها. وسيؤدي التداؤب بين جهود الحكومة والجمهور إلى قانون جنائي إنساني أكثر يضمن حقوق المواطنين، والجناة، وضحايا الجرائم. وفي مجال السياسة الجنائية، يرفع مشروع القانون السن الأدنى للمسؤولية الجنائية من ٨ إلى ١٢ سنة ويسعى إلى الحد من سجن القاصرين من خلال تطبيق عقوبات غير احتجازية. وأدرج التعذيب ضمن الجرائم التي يشملها مشروع القانون الجنائي. ورغم ذلك يرى النقاد أن مشروع القانون لا يزال في حاجة إلى مزيد من التدقيق في تعريفاته التي تخص "ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" حتى تكون هذه التعريفات في النطاق الذي يعاقب عليه القانون. وفي هذا الصدد، أعربت إندونيسيا عن انفتاحها فيما يتعلق بالاستفادة من معرفة خبراء الأمم المتحدة لإثراء المضمون القانوني لمشروع القانون، وقد جُمعت التوصيات ذات الصلة التي تقدمها الإجراءات الخاصة عقب زيارتها القطرية قصد الرجوع إليها. ثم إن إكمال المشروع لا يعني وقف عملية التوحيد بين المبادئ والمضمون القانوني للمشروع، وفي انتظار التداول بشأن المشروع، تظل إندونيسيا متقبلة لأي مساهمة بناءة تقدم الخبرة من أجل تحسين مشروع القانون. وتوجد إندونيسيا أيضاً في المراحل النهائية من إنشاء مؤسسة وطنية لحماية الشهود الضحايا من أجل ضمان التحقيق والمتابعة القضائية بشكل فعال فيما يخص بعض الجرائم المنصوص عليها في مشروع القانون.

١٦- وسلطت إندونيسيا الضوء على أن مفهوم الجرائم المتعلقة بالدين والمعتقد منصوص عليه أيضاً في مشروع القانون الجنائي الجديد. وبصفة إندونيسيا طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهي توجد بصدد توحيد قوانينها، وممارستها وسياساتها الإدارية، بما في ذلك جعل مشروع القانون الجنائي متمشياً مع مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد أدرجت ضمن المشروع ثماني مواد بشأن الجرائم المتعلقة بالدين والمعتقد.

١٧- وبدأت مبادرات عديدة على صعيد المجتمعات المحلية استناداً إلى عمل مركز تفكير بارز أجرى عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أبحاثاً بشأن رصد حالة ديناميات التعددية وحرية الدين في إندونيسيا. واستُعملت نتائج البحث في تحديد المشاكل والتحديات التي تواجهها إندونيسيا في ميدان التعددية وحرية الدين، لا سيما المخاطر المحدقة بحرية الوجدان والتعبير، من أجل إيجاد حلول ممكنة. وتُقدر إندونيسيا هذا العمل بالغ التقدير وستعمل بشأن هذه النتائج على تحسين تنفيذ الحقوق التي يضمنها العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفقاً للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إجراء حوارات بين الأديان.

١٨- وتتواصل الجهود الوطنية من أجل تحقيق ديمقراطية متكاملة وسيستمر تعزيز هذه الجهود. وفي هذا الصدد، صادق البرلمان في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على قانون حرية الإعلام الذي كان قيد التداول في البرلمان منذ ٢٠٠٤. وسيجري هذا القانون بعد سنتين من تاريخ اعتماده، إذ سيتطلب تنفيذه بعض الهياكل الأساسية القانونية والتقنية على النحو الوارد في إحدى مواد القانون، التي تنص على إنشاء لجنة للإعلام. وينص القانون الجديد على التطبيق العملي لأحكام المادة ٢٨ واو و٢٨ ياء من الدستور، مما يضمن حق جميع المواطنين في الحصول على المعلومات. وتمت المبادرات المتعلقة بصياغة هذا القانون بقيادة مجموعة من ٣٠ منظمة غير حكومية وعدد من الأفراد الذين أنشأوا التحالف من أجل حرية الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٩- وتمشياً مع خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، ستعزز إندونيسيا جهودها من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بحلول عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تظل إندونيسيا ملتزمة بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار دعم ترشيحها للعضوية في مجلس حقوق الإنسان. ففي ٢٠٠٥، سحبت إندونيسيا تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بسبع مواد في الاتفاقية (١، و١٤، و١٦، و١٧، و٢١، و٢٢، و٢٩).

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٢٠- خلال الحوار البناء الذي أعقب الاستعراض، أدلت الوفود التالية ببيانات:

٢١- أشارت تايلند إلى الدور الاستراتيجي الذي تقوم به إندونيسيا على الصعيد الإقليمي، في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما دورها في إنشاء هيئة حقوق الإنسان التابعة للرابطة. ولاحظت أيضاً نجاح إندونيسيا في ترسيخ الوحدة والوئام والتسامح في مجتمع تعددي وفي ديمقراطية متعددة الأحزاب والأعراق. وأشارت تايلند إلى أن إندونيسيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تواجه تحديات تتصدى لها بعملية إصلاحية متواصلة في مجالات عديدة. وفي معرض الإشارة إلى خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، أعربت تايلند عن اهتمامها بتعلم المزيد من تجربة إندونيسيا في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بالوكالات المنفذة على الصعيدين الوطني والإقليمي. والتمست آراء إندونيسيا بشأن كيفية تحسين دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في تنفيذ خطة العمل الوطنية.

٢٢- وهنأت الفلبين إندونيسيا على جودة تقريرها، مسلطة الضوء على الإنجازات والتحديات والقيود المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورحبت بالتعديلات التي أجريت على الإطار القانوني الإندونيسي، لمواءمته مع المعايير والمقاييس الحديثة تمشياً مع مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ورحبت أيضاً بالاهتمام الخاص الذي أولاه التقرير لمشاكل الأطفال والنساء وشجعت إندونيسيا على مواصلة تصديدها لهذه المشاكل. وأوصت بشدة باتخاذ تدابير إضافية على مستوى بناء القدرات دعماً للبرامج والمشاريع المبينة في تقرير إندونيسيا.

٢٣- وأنتت بلجيكا على عمل اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، وأشارت إلى الاعتراف بوضعها في ٢٠٠١ و٢٠٠٧. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها إندونيسيا لتعزيز هذه المؤسسة، لكنها أشارت إلى ضرورة ضمان استقلالها بشكل أفضل، وقد أعربت المؤسسة نفسها عن قلقها من ذلك على نحو ما ورد في التقرير الموجز

لأصحاب المصلحة. وأشارت أيضاً إلى الملاحظات التي أبدتها لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن النقص الحاصل في نزاهة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلالها. وطلبت إلى إندونيسيا تقديم معلومات عن المبادرات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والتدابير المتخذة لتعزيز استقلال المؤسسة الوطنية ونزاهتها. وتساءلت عما إذا كان من المزمع اتخاذ تدابير تشريعية لتمكين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الوصول الفوري وغير المحدود إلى مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز.

٢٤- ولاحظت باكستان أن خطة العمل الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان قد ظلت تركز بشدة على قضايا الحماية. وأشارت إلى السياسات العامة، المدعومة بإصلاحات دستورية وقانونية وإدارية، لجعل حقوق الإنسان في مركز السياسات الوطنية. ولاحظت باكستان أيضاً أن إندونيسيا ركزت أقصى طاقتها في مجال حماية حقوق الأطفال. وطلبت معلومات عن مشاركة إندونيسيا في تسع إجراءات خاصة وعن كيفية مساهمة ذلك في تعزيز حقوق الإنسان. وتساءلت أيضاً عن الدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بإدارة عملية الانتقال إلى الديمقراطية في مجتمع متعدد الأديان والأعراق والأجناس.

٢٥- وذكرت المملكة العربية السعودية أنها تأنت في دراسة التقرير وغيره من التقارير التي أعدها إندونيسيا، ودرست الإطار العام في خطتي العمل الوطنيتين الأولى والثانية لحقوق الإنسان، اللتين تضمنتا التدابير العملية التي اتخذتها إندونيسيا لتعزيز حقوق الإنسان في مراعاة القيم الثقافية والدينية دون التمييز على أساس العرق، أو الدين، أو المعتقد. وأشارت إلى التدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان مثل موازنة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء مراكز لحماية النساء والأطفال في المقاطعات، وتنقيح القانون رقم ١٩٩٧/٣ المتعلق بمحاكم الأطفال والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وطلبت المملكة العربية السعودية المزيد من المعلومات عن دور المؤسسات الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢٦- وأنتت جمهورية إيران الإسلامية على الجهود التي تبذلها إندونيسيا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وطلبت إلى الوفد أن يتوسع أكثر بشأن الخطوات المتخذة من أجل تعديل الدستور وبشأن دور المحكمة الدستورية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولاحظت أيضاً أن إندونيسيا دعت واستقبلت ١١ مقررًا خاصاً وتساءلت عن الكيفية التي ساهمت بها هذه الزيارات في تحسين حالة حقوق الإنسان في الميدان. وتساءلت أيضاً عن مدى قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدور في تحسين حقوق الإنسان.

٢٧- ولاحظت ماليزيا الانفتاح الذي أبانت عنه إندونيسيا في الإقرار بتحديات حقوق الإنسان والتصدي لها، وذكرت أن إندونيسيا لا تزال تتخذ تدابير تشريعية وسياساتية وإدارية ملموسة من أجل تحسين تمتع شعبها بحقوق الإنسان. وأشارت ماليزيا أيضاً إلى خطة العمل الوطنية الحماسية لحقوق الإنسان والعدد الكبير من اللجان المنفذة الموجودة في جميع أنحاء المقاطعات. وأشارت إلى العدد الكبير جداً من العمال الأجانب الإندونيسيين الذين تستضيفهم ماليزيا ولاحظت أنها ما تزال تعمل بشكل وثيق مع إندونيسيا لضمان رفاه هؤلاء العمال، بالطريقة نفسها التي تعمل بها في إطار الجهود المشتركة المبذولة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص.

٢٨- ولاحظت بيلاروس التدابير الموضوعية التي اتخذتها إندونيسيا لضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأولويات السياسة الوطنية بما فيها المتعلقة بحقوق الطفل، والظروف الأسرية المواتية، والوصول إلى التعليم الجيد

على نطاق واسع ومكافحة الفقر، ورحبت بالأنشطة الرامية إلى حماية هذه الحقوق. وأشارت بيلاروس إلى القوانين والتدابير المتخذة لمكافحة الاتجار غير المشروع، ومن ذلك إنشاء فرقة عمل وطنية للتصدي لهذه المسألة ووضع برنامج بشأن الاتجار غير المشروع بالأطفال. وطلبت بيلاروس المزيد من المعلومات عن تجربة إندونيسيا وتحدياتها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع.

٢٩- ولاحظت أوروغواي التقدم الذي أحرزته إندونيسيا في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذا الاهتمام الخاص الذي توليه لحالة الأطفال، على نحو ما ورد في التقرير الوطني. وطلبت معلومات عن وضع اتفاقية حقوق الطفل وعمّا إذا كان من المزمع اعتمادها بصفتها قانوناً وطنياً. وطلبت أيضاً معلومات عن وضع عملية التصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل.

٣٠- أشارت أذربيجان إلى التطورات الإيجابية، مثل اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء لجان لتنفيذها في الميدان، وإلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما في مجال الرصد، والتحقيق والإبلاغ. ورحبت بالتعديلات الدستورية الرامية إلى تعزيز عملية الانتقال إلى الديمقراطية والجهود المبذولة من أجل تحسين الإطار التشريعي لحقوق الإنسان. وأثنت على إندونيسيا لعزمها الوطيد على ضمان حماية الأطفال والنساء وأشارت إلى الإصلاح القانوني والبرامج الخاصة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى مكافحة عمالة الأطفال والعنف ضد الأطفال. وأشارت إلى التزام إندونيسيا الواضح بزيادة أثر المرأة في صنع القرار. وذكرت أن إندونيسيا أحرزت تقدماً أيضاً في مجال تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، لا سيما عقب التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مسلطة الضوء على أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت بنجاح في إندونيسيا. ولاحظت أيضاً الصعوبات الناشئة من موقع إندونيسيا الجغرافي والراجعة أيضاً إلى التركيبة المعقدة لسكانها المتعددة أعراقهم وثقافتهم ولغاتهم. وطلبت إلى إندونيسيا التوسع أكثر بشأن الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع، لا سيما الاتجار بالنساء والأطفال.

٣١- وأعربت إندونيسيا في معرض ردها على الأسئلة عن تقديرها للتقرير وللتقييم الإيجابي العام والإقرار بالتقدم الذي أحرزته. وأشارت إلى أن الوفود ذكرت أيضاً، إلى جانب تسليطها الضوء على الإنجازات، التحديات والمشاكل الخاصة التي تواجهها إندونيسيا وبالتالي فإن هذه الوفود تقدر مساهماتها، إلى جانب الدروس المستخلصة التي يمكن لإندونيسيا البناء عليها.

٣٢- وأشارت وفود عديدة إلى أهمية حماية الأطفال والنساء، مع الإقرار بالتقدم المحرز في هذا الصدد. ورأت إندونيسيا أن وضع نهج شامل أمر ضروري في مكافحة الاتجار غير المشروع، مع تعزيز القوانين وتحسين وتعزيز القدرة على الرصد للمجتمع المحلي حتى يتفطن لهذه المشكلة. وأنشأت إندونيسيا فرقة عمل لمكافحة الاتجار غير المشروع وهي بصدد التعاون مع بلدان المنطقة وبلدان أخرى في هذا الصدد، ولاحظت أن القانون الجديد المتعلق بالاتجار غير المشروع بدأ مفعوله يتجلى. وكلفت هذه البلدان أيضاً المناطق بإنشاء مراكز لتقديم المساعدة إلى الضحايا، وأنشأت ماوي في مختلف البلدان تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية.

٣٣- وبشأن استقلال المؤسسة الوطنية، لاحظ الوفد أن المؤسسة شريك مهم للحكومة، وتستفيد من خبرة المؤسسة بشأن قضايا عديدة. ويضمن القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ الاستقلال الكامل للمؤسسة. وأشار الوفد إلى أن

مؤسسات أخرى في إندونيسيا لها الهيكل نفسه الذي هو للمؤسسة الوطنية، وذلك لا ينقص من استقلالها. وبالتالي، أكد الوفد من جديد احترامه لاستقلال المؤسسة الوطنية.

٣٤- وفيما يتعلق بالمشاركة في الإجراءات الخاصة، أشار الوفد إلى أن وفوداً عديدة ذكرت أن إندونيسيا تلقت ١١ زيارة حتى الآن. وذكر الوفد أهمية المشاركة في حوار بناء مع الإجراءات الخاصة، لكنه لاحظ أن هناك مجالاً للتحسين. فالبلد يستفيد من بعض التوصيات التي قدمت تبعاً لهذه الزيارات لكن لديه شكوكاً بشأن بعض هذه التوصيات. وذلك ما تود تحسينه في إطار حوارها المتواصل مع بعض الإجراءات الخاصة.

٣٥- ولاحظت سنغافورة الإصلاحات الديمقراطية التدريجية التي أجرتها إندونيسيا، وهي الإصلاحات التي اعترفت بها بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وفي جميع أنحاء العالم، وأشارت إلى أربع جولات من التعديلات الدستورية التي جرت ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ وإلى أول انتخابات رئاسية مباشرة على الإطلاق جرت عام ٢٠٠٤. فإندونيسيا التي فيها أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، فخورة بجمعها لأديان وأعراق متنوعة داخل حدودها، وتساءلت سنغافورة عن كيفية تحقيق إندونيسيا لذلك. واعترفت أيضاً بالجهود التي تبذلها إندونيسيا في مجال تعزيز دور المرأة في الحياة العامة والسياسية، ملاحظة أن المزيد من النساء يتقلد أدوراً قيادية ومجتمعية أكبر. وتؤيد سنغافورة بشدة الإجراءات التي اتخذتها إندونيسيا من أجل الحفاظ على حقوق النساء والأطفال وحمايتهم من العنف، لا سيما الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأشخاص. ذلك أن اتخاذ خطوات ملموسة لوقف التجارة غير القانونية بالأشخاص من المصدر عنصر حاسم في التصدي لهذه الجريمة بطريقة شاملة، وشجعت سنغافورة إندونيسيا على مواصلة العمل في هذا الاتجاه. ولعل المحكمة الدستورية الإندونيسية جديرة بذكر خاص لما تقوم به من دور هام وتقدمه من مساهمات من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليها في إندونيسيا، ورغم كونها مؤسسة حديثة العهد نسبياً، فقد أصدرت فعلاً عدداً من الأحكام الحاسمة.

٣٦- ولاحظت أستراليا أن لإندونيسيا مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل مبادئ باريس، وتساءلت عن دورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد.

٣٧- ورحبت تونس بإعداد التقرير الوطني من لدن فريق تابع لعدة مؤسسات، بالتعاون مع المجتمع المدني. وقالت إن عدة جوانب في التقرير الوطني تتضمن الجهود المبذولة من أجل حماية حقوق الأطفال، والتدابير المتخذة للتصدي لعمالة الأطفال، وضمن التعليم الإلزامي لتسع سنوات ومكافحة الفقر المدقع. ولاحظت أيضاً الأولوية المعطاة لتعزيز حقوق النساء كجزء من الخطط الإنمائية الوطنية الإندونيسية وإنشاء لجنة وطنية للتصدي لمسألة العنف ضد المرأة.

٣٨- ولاحظت الجزائر أن إندونيسيا أبانت عبر خطتي العمل الوطنيتين وإنشاء اللجان، أنها ترسخ ثقافة حقوق الإنسان على أساس الآليات الدولية ذات الصلة، وحيث الجزائر تعزز حقوق المرأة. وطلبت توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار المتعلق بضمان مشاركة المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الأحزاب السياسية واللجان الانتخابية. وشددت الجزائر على أن إندونيسيا ملتزمة بتعزيز حرية الصحافة بدون النيل من الوثام والتنوع.

٣٩- وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه يجري مشاورات موضوعية ثنائية منتظمة مع إندونيسيا بشأن حقوق الإنسان من أجل تبادل التجارب ووضع نهج مشتركة، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع والعنف المتزلي. وقد عملت إندونيسيا الكثير في ميدان التشريع وإنفاذ القوانين من أجل حماية المرأة من الاتجار غير المشروع والعنف المتزلي، وقد يؤخذ بعض ذلك من باب الأمثلة الإيجابية. واسترعى الاتحاد الروسي الانتباه إلى الحملة الرامية إلى وقف العنف ضد الأطفال وإلى اللجنة الوطنية لوقف العنف ضد المرأة.

٤٠- وأثنت الصين على إندونيسيا لما توليه من أهمية للاستعراض الدوري الشامل وللجودة العالية لتقريرها وأشارت إلى التدابير الهامة المتخذة مثل تعديل الدستور، وتعزيز سيادة القانون، والجهود الرامية إلى القضاء على عمالة الأطفال، والتعليم الإلزامي لتسع سنوات، والجهود المبذولة من أجل حماية وتعزيز حقوق المرأة والتعاون مع هيئات المعاهدات. بيد أن الصين أقرت أيضاً بوجود بعض الصعوبات وطلبت إلى إندونيسيا أن تعلق على التدابير التي اتخذتها و/أو تعتزم اتخاذها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والنتائج التي أحرزتها، وأن تعالج مسألة التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء.

٤١- وأثنت ألمانيا على إندونيسيا لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي وضعتها (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ملاحظة أن هذه الخطة قد تشكل قاعدة لمعالجة مواطن القصور بطريقة منتظمة وشفافة، وطلبت معلومات عن الأحكام المتعلقة بإنهاء الإفلات من العقاب وضمن المتابعة القضائية الفعالة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وطلبت ألمانيا معلومات عن (أ) كيفية معالجة قضية جريمة التعذيب في مشروع القانون الجنائي؛ و(ب) طبيعة التقدم المحرز فيما يتعلق برفع مستوى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على بروتوكولها الاختياريين؛ و(ج) التدابير الملموسة المزمع اتخاذها من أجل الضمان الفعلي للمثول أمام القضاء، لا سيما منح المحتجزين إمكانية الحصول على المساعدة القانونية والرعاية الطبية؛ و(د) كيفية معالجة مسألة العنف ضد المرأة في القانون الجنائي. وأشارت ألمانيا كذلك إلى أنه وفقاً لعدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، من المثير للقلق حالة حقوق الإنسان في بابوا وحالة الأشخاص الذين يثيرون قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتساءلت عن طبيعة التدابير التي تعتزم إندونيسيا اتخاذها، بما في ذلك على الصعيد المحلي، من أجل معالجة حالة حقوق الإنسان في بابوا والتصدي أيضاً للأسباب الكامنة من قبيل الفقر وارتفاع معدل البطالة. وتساءلت ألمانيا أيضاً عن طبيعة التدابير التي يمكن للسلطات اتخاذها من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يُهددون بسبب أنشطتهم وعمّا إذا كانت هناك أي خطط لتعيين مسؤول خاص عن الاتصال بالمدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

٤٢- وذكرت جنوب أفريقيا الجهود التي تبذلها إندونيسيا، بصفتها أكبر بلد مسلم، من أجل تحقيق الوئام الاجتماعي، وبث روح التسامح في شعبها وتعزيز الوحدة، وذلك أمر غير مسبوق يمكن أن يشكل ممارسة فضلى. وطلبت معلومات أخرى عن النهج المتبعة من أجل التعامل مع الأولويات المتضاربة عند حماية الفئات الضعيفة من الانتهاكات، مثل الاتجار غير المشروع، لا سيما أثناء التسونامي. وطلبت جنوب أفريقيا أيضاً معلومات عن التدابير المتخذة من أجل التصدي إلى الأمية، لا سيما في سياق خطتي العمل الوطنيتين الأولى والثانية وعن التقدم المحرز حتى الآن.

٤٣- وأشارت اليابان إلى سلسلة من التعديلات التي أُجريت على قوانين إندونيسيا وأنظمتها، ومنها التعديلات التي أُجريت على الدستور والقانون الجنائي. وسلطت الضوء على عملية إنشاء مؤسسات داخلية مثل المحكمة

الدستورية ولجان حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وقالت إن من شأن ذلك أن يشكل نموذجاً ممتازاً لبلدان نامية مماثلة. وذكرت اليابان أنها تشاطر مشاعر القلق المعرب عنها في التقرير الوطني فيما يتعلق بضرورة حماية الأطفال من الاستغلال القسري. وسلطت اليابان الضوء على جهود إندونيسيا من أجل تعزيز نظام التعليم الإلزامي، ومنع الإساءة إلى الأطفال والقضاء على عمالة الأطفال. وتساءلت عما إذا كانت إندونيسيا ترى من المفيد التصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وفي معرض الإشارة إلى الجهود المبذولة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر، بمن في ذلك النساء والأطفال، على النحو الوارد في التقرير الوطني، تساءلت اليابان عن تدابير التعاون الإقليمي الضروري لتكملة الجهود الإندونيسية وتنسيقها في هذا الميدان.

٤٤- وأكدت الكويت أن إندونيسيا قد أقرت تماماً بضرورة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورحبت الكويت بالتدابير المتخذة في هذا المجال، مؤكدة تعاون إندونيسيا مع الآليات الدولية. وأثنت الكويت على جهود إندونيسيا المتعلقة بالمبادرات الإقليمية، لا سيما عبر تنظي حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠٠٧ شاركت فيها الكويت، وتوجت باعتماد خطة عمل بالي التي تؤكد ضرورة مكافحة الفقر. وتساءلت الكويت عن مستوى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية واللجان الانتخابية.

٤٥- واستحضرت المكسيك التقدم الذي أحرزته إندونيسيا، لا سيما فيما يتعلق بتوحيد القوانين، والمساواة بين الجنسين، وعملية الانتقال إلى الديمقراطية وحماية الفئات الخاصة، وأوصت بأن تنظر إندونيسيا في سحب تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل، وأن تنظر في إمكانية إجراء تعديلات على القانون الجنائي، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الجهاز القضائي، حتى يشمل القانون الجنائي التعذيب بوصفه جريمة تمثيلاً مع المقاييس الدولية. وفي إشارة إلى أن إندونيسيا والمكسيك يلتقيان في العديد من التحديات، اقترح الوفد المكسيكي أيضاً على نائب الوزير أن ينظر في إمكانية عقد حوار ثنائي لتبادل الخبرات والاستفادة من جهود البلدين في مجال حقوق الإنسان.

٤٦- ولاحظت كندا بعض الخطوات الإيجابية المتخذة، بما فيها التزام إندونيسيا بالتصديق هذه السنة على صكوك رئيسية لحقوق الإنسان مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأشارت كندا أيضاً إلى ضرورة بذل جهود إضافية، كما هو الشأن بالنسبة لجميع البلدان، من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في إندونيسيا، لا سيما في المناطق التي شهدت أو لا تزال تشهد توترات سياسية، مثل منطقة بابوا. وطلبت معلومات عن الكيفية التي ستكفل بها إندونيسيا عدم استخدام نعت الأفراد بالانفصاليين في هذه المناطق سبباً لقمع نشاط ديمقراطي مشروع للمجتمع المدني، بما في ذلك الاحتجاج والانتقاد العام السلمي. وأشارت كندا إلى ضرورة زيادة التوعية بدور المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤولية قوات الأمن عن حمايتهم. وفي هذا الصدد، أوصت بأن تقدم إندونيسيا المزيد من التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن وشجعته على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين احترام سيادة القانون ومعاقبة المسؤولين عن التجاوزات والانتهاكات. وأوصت كندا أيضاً باتخاذ تدابير محددة إضافية لضمان حماية حقوق المنتمين إلى أقليات، بما في ذلك حمايتهم من الانتهاكات التي ترتكبها جهات فاعلة من غير الدول. وتساءلت أيضاً عن التدابير التي تعتمز إندونيسيا اتخاذها لضمان تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وعن وسائل الجبر المتاحة للضحايا. وبعد الإشارة إلى أن كندا قدمت دعماً ملموساً لجهود إندونيسيا من أجل إصلاح الحكم عبر اللامركزية، تساءلت كندا عن طبيعة التدابير التي تعتمز إندونيسيا اتخاذها

لضمان عدم مخالفة السلطات المحلية لقوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية. وأشارت كندا أيضاً، بصفتها عضواً في المجموعة الثلاثية، إلى أنها تود أن تؤكد الحوار البناء جداً الذي كان لها مع إندونيسيا في سياق الاستعراض.

٤٧- وهنأت الجمهورية العربية السورية إندونيسيا على العرض الشامل لتقريرها، وأثنت على جهودها لوضع خطة العمل. وتساءلت عن طبيعة التدابير التي اتخذتها إندونيسيا أو تعتزم اتخاذها من أجل ضمان حماية الأطفال، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بشهادات الميلاد.

٤٨- وأشارت بوتان إلى إنشاء إطار مؤسسي واسع ووضع أولويات وطنية، منها ما يتعلق بالقضاء على الفقر. وطلبت معلومات عن الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا لضمان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن سياسة إندونيسيا فيما يخص الحق في التعليم الأساسي.

٤٩- ورداً على الأسئلة التي طُرحت، أوضحت إندونيسيا أن عدداً من الوفود قد أبدى ملاحظات قيّمة فيما يتعلق بحماية المرأة، وحماية الأطفال، وهي ملاحظات تقدرها إندونيسيا وستنظر فيها بجدية وهي تواصل تقدمها في هذه المجالات. وقالت إن اقتراح إجراء حوار ثنائي هو محل تقدير وترحيب. وبشأن الحالة في بابوا، ترى أن هذه المسألة هي مسألة دعم لجهود إندونيسيا من أجل تحسين عيش البابويين وشعب إندونيسيا. وأشار عضو في الوفد، يمثل الحكومة المحلية لبابوا وهو نفسه من أصل بابوي، إلى أن عملية التنمية في بابوا تتمحور حول البابويين أنفسهم. وقال إن المساعدة الاقتصادية والصحية تُقدّم وأن الجهود تُبذل من أجل مكافحة الفقر وتعزيز العمل، وتحقيق الإنجازات بمشاركة السكان. ولاحظ أنه في سياق مواجهة العنف المتعلق بحقوق الإنسان في بابوا، نُفذت برامج عديدة في مجال بناء القدرات وغير ذلك في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك تدريب المجتمعات المحلية على فهم حقوقها.

٥٠- ورحبت المملكة المتحدة بالتقدم الكبير الذي لا تزال إندونيسيا تحرزها في مجال حقوق الإنسان، ملاحظة أنه منذ ١٩٩٨، تحسنت حالة حقوق الإنسان بقدر كبير. وذكرت المملكة المتحدة ازدياد الانفتاح على المراقبة الدولية، كما يتضح ذلك من الزيارات التي قام بها إلى البلد المقرر الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بدعوة من الحكومة الإندونيسية. ورحبت أيضاً بتحسين حالة حقوق الإنسان في آتشي منذ اتفاق السلام لعام ٢٠٠٥، على نحو ما لاحظته المقرر الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. غير أن هناك تحديات عديدة لا تزال قائمة، لا سيما في بابوا. وأشارت أيضاً إلى دواعي القلق التي أثارها الإجراءان الخاصان المذكوران أعلاه عقب زيارتهما، بما في ذلك الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وإساءة الشرطة لمعاملة المحتجزين في مناطق مختلفة من إندونيسيا. وطلبت المملكة المتحدة معلومات عن الكيفية التي تعتزم بها إندونيسيا المضي في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان وأن ترد إندونيسيا على دواعي القلق التي أثارها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، بما في ذلك إساءة الشرطة لمعاملة المحتجزين وخطورة اكتظاظ السجون. ورحبت المملكة المتحدة بالإعراب عن نية تعزيز الجهود الرامية إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وأوصت بأن تصدق إندونيسيا عليه في أقرب فرصة ممكنة. ورحبت المملكة المتحدة بالمعلومات المقدمة بشأن مشاركة المجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني لإندونيسيا من أجل الاستعراض الدوري الشامل وأوصت بأن يشارك المجتمع المدني بالكامل أيضاً في متابعة هذه الدورة.

٥١- وذكرت المملكة المتحدة كذلك أنها قدمت سؤالاً مسبقاً يتعلق بالتهديدات الموجهة لأسر الطائفة الأحمدية عقب فتوى صدرت بمنع الطائفة الأحمدية وأوصت المملكة المتحدة بأن تتخذ إندونيسيا تدابير أخرى لمعالجة هذه القضية. وأشارت أيضاً إلى أن عقوبة الإعدام ما تزال تطبق في إندونيسيا، وأوصت الحكومة بإلغائها.

٥٢- وأقرت هولندا أيضاً بأن إندونيسيا حققت الكثير في مجال حقوق الإنسان، ملاحظة أن إندونيسيا، البلد النامي، تولي اهتماماً كبيراً بالتعليم وبحقوق الأطفال والنساء. ولاحظت أيضاً مع التقدير المعلومات الإضافية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية المقدمة في التقرير الوطني وفي عرض إندونيسيا الشفوي. وفيما يتعلق بالتنوع الثقافي والإثني في البلد، تساءلت هولندا عن الكيفية التي ستحمي بها إندونيسيا المدافعين عن حقوق الإنسان في بابوا وعن كيفية منعها للتمييز ضد الأقليات الإثنية وغيرها. وأوصت أيضاً برفع التحفظات عن عدد من معاهدات حقوق الإنسان، وطلبت إلى إندونيسيا أن تصدق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في أقرب فرصة مناسبة لها. ورحبت كذلك بالجهود التي تبذلها إندونيسيا من أجل جعل قانونها الوطني متمشياً مع التزاماتها الدولية وستوصي بإدراج حظر التعذيب في القانون الجنائي لإندونيسيا.

٥٣- وأوصت هولندا كذلك بأن تتوج إندونيسيا جهودها بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة.

٥٤- ورحبت جمهورية كوريا بجميع التدابير التي اتخذتها إندونيسيا من أجل تحسين التمتع بحقوق الإنسان في البلد، وبإعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٩). وأشارت أيضاً إلى التطورات الإيجابية الحاصلة في مجال الحقوق المدنية والسياسية، بما فيها حرية الرأي، وحرية الدين، والحريات السياسية من قبيل حرية الانتخاب، ونمو مجتمع مدني يمكن المنظمات غير الحكومية من المشاركة بشكل أقوى في عملية وضع السياسات. وإلى جانب ذكر جودة التقرير الوطني، لاحظت جمهورية كوريا أيضاً أن تطورات وتحديات نشأت أخيراً على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تُدرج بالشكل الصحيح بوصفها جزءاً مستقلاً من التقرير الوطني، على نحو ما تنص عليه المبادئ التوجيهية. وفي معرض الترحيب بالتفسير الذي قدمته إندونيسيا فيما يتعلق بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تنقيح القانون الجنائي، تساءلت كوريا عما إذا كانت إندونيسيا خطة محددة لإدراج التعذيب بوصفه جريمة في القانون الجنائي. وتساءلت أيضاً عما إذا كانت للحكومة أي خطة ملموسة لتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين حماية حقوق الإنسان الخاصة بالسكان الأصليين، لا سيما في عملية استغلال الموارد الطبيعية.

٥٥- وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوانين والأدوات المدنية والجنائية المتعلقة بالقذف لكتف أصوات المعارضين وذكرت الدور الحيوي لوسائل الإعلام في توسيع نطاق الوعي بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساءلت عن طبيعة الخطط الرامية إلى تعديل قوانين القذف، إن وجدت هذه القوانين. وأشارت أيضاً إلى أنباء تفيد باعتقال واحتجاز ناشطين سياسيين مسلمين وتساءلت عما يُعمل من أجل تعزيز حقوق هؤلاء الناشطين.

٥٦- ورحب السودان بالخطوات المتخذة من أجل تدعيم سيادة القانون، والتدابير المتخذة لمكافحة الفقر المدقع وحماية الفئات الضعيفة، لا سيما الأطفال، وسحب التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل، وبالتدابير المتخذة للقضاء على الاتجار بالأطفال. وطلب إلى إندونيسيا تفصيل الخطوات المتخذة لضمان حماية العمال المهاجرين، لا سيما الجوانب القانونية.

٥٧- ولاحظ المغرب أن التقرير الوطني يعرض فكرة عن القوانين ويشير إلى اعتماد خطة من خمس سنوات وتجديدها، مشيراً إلى ما تتسم به إندونيسيا من استمرارية ويقظة ومتابعة. وذكر النتائج الكبيرة المحققة في حملة مكافحة الفقر المدقع. وتساءل عن المحاكم المزمع إنشاؤها لشؤون الأطفال، مشيراً إلى أنه رغم الجهود الإيجابية المبذولة، فإن نسبة ٣٠ في المائة من عتبة المشاركة السياسية للمرأة لم تتحقق وأن المغرب يرغب في معرفة المزيد بهذا الشأن. وطلب المغرب أيضاً المزيد من المعلومات المتعلقة بحماية العمال المهاجرين في الخارج.

٥٨- ولاحظت بنغلاديش أن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت بقدر كبير في السنوات الأخيرة وأن إندونيسيا مدركة تماماً للتحديات التي تواجهها بحزم. وأشارت أيضاً إلى الخطوات الملموسة التي اتخذتها، من قبيل إنشاء المؤسسة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، التي تعمل بنشاط كبير. وفي معرض الإشارة إلى أن إندونيسيا من البلدان القلائل التي لها خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، طلبت إلى إندونيسيا الإسهاب في عرض تجربتها وفعالية خطة العمل. وطلبت أيضاً معلومات عن خطط إندونيسيا لما بعد ٢٠٠٩، عندما ستنتهي خطة العمل الحالية. وأشارت بنغلاديش أيضاً إلى مبادرات القروض الصغرى المعدة للقضاء على الفقر وأوضحت أنها مستعدة لتبادل تجربتها مع إندونيسيا، بوصف بنغلاديش رائدة في مجال القروض الصغرى.

٥٩- ورداً على الأسئلة، أشارت إندونيسيا إلى ما صدر عن المتكلمين السابقين من اقتراحات وتوصيات قيمة واعترافات كبيرة بالإنجازات التي تحققت. ففيما يتعلق بالتعاون مع الإجراءات الخاصة، دعت إندونيسيا عدداً من الإجراءات الخاصة، وبينما لا يسعها أن تؤكد الآن طبيعة الإجراءات الخاصة الأخرى التي ستدعى في المستقبل، أوضحت أنه بناء على الممارسة السابقة، وفي إطار روح الاستمرار في الحوار البناء وبهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، قد توجه إندونيسيا دعوات أخرى في المستقبل. وذكرت إندونيسيا أهمية التوصية بإدراج تعريف التعذيب في قانونها، وأشارت إلى أنها قد أدرجته بالفعل في مشروع القانون الجنائي الموجود قيد الاستعراض حالياً.

٦٠- وفيما يخص حماية العمال المهاجرين، لا سيما حماية الإندونيسيين في الخارج، أشار الوفد إلى العدد الكبير من الرعايا العاملين في الخارج. وقال إن نهجاً شاملاً ينبغي اتباعه لمعالجة هذه المسألة، بدءاً بتعزيز الإطار القانوني للحماية. وقد أنشئت وكالة خاصة مشتركة بين الوزارات تحت إشراف الرئاسة وستواصل العمل على حماية العمال المهاجرين. وأنشئت وحدة في وزارة الشؤون الخارجية للعمل بشأن القضايا المتعلقة برعايا البلد في الخارج، مع تقديم خدمات في ست سفارات إندونيسية في الخارج. وسيستمر الحوار والتعاون مع البلدان المستقبلة لهؤلاء العمال المهاجرين.

٦١- وتركز إندونيسيا على المؤسسات التجارية الصغيرة، والتخفيف من وطأه الفقر، ودور المرأة في المجتمع. وينبغي تعلم الكثير من تجربة بنغلاديش، وتقدر إندونيسيا لبنغلاديش اقتراحها المتعلق بمشاطرة تجربتها.

٦٢- وأشارت تركيا إلى عدد القوانين الاستراتيجية المقرر سنّها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وشجعت السلطات الإندونيسية على مواصلة جهودها لإكمال هذه العملية. وقالت إن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية قد أكدت في ٢٠٠٧ استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ورحبت بتعهد إندونيسيا بالانضمام إلى صكوك دولية لحقوق الإنسان أو التصديق عليها وفقاً لما جاء في خطتها الوطنية الثانية لحقوق الإنسان. ولاحظت أن القضاء على العنف ضد الأطفال والنساء أولوية وطنية رئيسية وطلبت معلومات إضافية بشأن عزم إندونيسيا الانضمام إلى

بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٦٣- وأشارت لاتفيا إلى التعاون الإيجابي مع الإجراءات الخاصة وإلى الدعوات الإحدى عشرة التي وُجّهت في السنوات الماضية، ودعت إندونيسيا إلى النظر في توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة.

٦٤- وطلبت نيوزيلندا معلومات عن التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي لتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك العقبات والإنجازات الحالية المتعلقة بتنفيذها على الصعيد الوطني والمحلي. وبينما ذكرت التعهدات الطوعية التي قطعتها إندونيسيا لمجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦، تساءلت عما إذا كانت إندونيسيا تعزم التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، عملاً بخطة عملها الحالية.

٦٥- ومع التسليم بالإنجازات التي تحققت في مجال الإصلاحات القانونية، ذكرت البرازيل بعض دواعي القلق المتعلقة بتنفيذ بعض التدابير الخاصة بنتائج هذه التدابير. وبينما أشارت إلى الاستعداد الواضح لإندونيسيا لإجراء إصلاحات قانونية هامة ترمي إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، تساءلت عن طبيعة الخطوات المموسسة التي اتخذت من أجل تعزيز استقلال الجهاز القضائي وإقامة العدل. وتساءلت أيضاً عن النتائج الرئيسية التي تحققت في مجال الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي في المحاكم الإندونيسية لحقوق الإنسان وبشأن نتائج المحاكم الخاصة لحقوق الإنسان لتيمور - ليشتي. واقترحت البرازيل أن تنظر إندونيسيا في التوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب والتصديق عليه.

٦٦- وأعربت سري لانكا عن تفهمها للتحديات والقيود القائمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورحبت بكون التقرير الوطني جعل من حقوق الطفل أولوية وطنية رئيسية، مع الاهتمام بوجه خاص بالقضاء على عمالة الأطفال، كما رحبت بالجهود البناءة لإندونيسيا من أجل معالجة هذه القضية، بوسائل منها وضع سياسات للتعليم الإلزامي. وقالت إن هذه السياسات تعمل بشكل جيد جداً في سري لانكا، كما يتضح ذلك من تديني عمالة الأطفال. وطلبت إلى إندونيسيا '١' أن تساهم في توضيح الخطوات الخاصة التي اتخذتها من أجل إلغاء عمالة الأطفال والتقدم المحرز في هذا المجال، و'٢' أن توضح ما إذا كانت تتوقع أي مساعدة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للجنة حماية الطفل.

٦٧- وأشارت كوبا إلى أن الإنجازات التي حققتها إندونيسيا، البلد النامي، إنجازات حميدة، إذ أحرزت إندونيسيا تقدماً كبيراً في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وتعزيز الديمقراطية، والحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في ميدان التعليم والعمل. وطلبت كوبا مزيداً من المعلومات بشأن إنشاء هيئة لحقوق الإنسان داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٨- وأعربت فلسطين عن تقديرها للتقرير الذي قدمته إندونيسيا مشددةً على شفافيته فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد وأشارت إلى أن جهود إندونيسيا في مستوى التحديات التي تواجهها. وأشارت فلسطين إلى خطتي العمل الوطنيتين لحقوق الإنسان وإلى دورهما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإلى الجهود المبذولة فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة، والطفل وحماية الحق في التعليم وحقوق المواطنين والمقيمين الأجانب في البلد.

٦٩- وتساءلت فرنسا عما إذا كانت إندونيسيا تعتزم التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعن طبيعة الصعوبات التي قد تواجهها إندونيسيا في هذا الصدد عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها. وطلبت معلومات عن التدابير المتخذة من أجل التحقيق في ما ورد من حالات للترويع وإساءة المعاملة التي تعرض لها مدافعون عن حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وطلبت ألا تشمل التوعية المسؤولين عن إنفاذ القانون فحسب بل أن تشمل القضاة والمدعين العامين أيضاً، وطلبت معلومات عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها من أجل التحقيق بشأن ادعاءات لحالات تعذيب أو إساءة المعاملة كان وراءها مسؤولون عن إنفاذ القانون، وتقديم هؤلاء إلى العدالة. وتساءلت فرنسا أيضاً عما إذا كانت التوعية بقضايا حقوق الإنسان مسألة مقررة في إطار تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، وعن طبيعة التدابير التي تعتزم إندونيسيا اتخاذها من أجل تعزيز وتحسين احترام حقوق الإنسان في مقاطعتي بابوا و بابوا الغربية.

٧٠- وأشارت مصر إلى أن إندونيسيا بلد شاسع وبالتالي قد يطرح ذلك تحدياً لتعزيز حقوق الإنسان بشكل متوازن، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان على صعيدي المقاطعات والأقاليم. وتساءلت عما إذا كان بوسع الوفد الإندونيسي أن يوضح بإسهاب التدابير التي اتخذتها إندونيسيا لضمان عدم وجود أي تضارب في الجهود الوطنية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٧١- وذكرت سلوفينيا أن إندونيسيا ضمنت خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٠٤-٢٠٠٩) نية رفع مستوى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على البروتوكولين الاختياريين المتعلقين بكل من بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وطلبت إلى الوفد أن يقدم معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وأوصت بأن تشرع حكومة إندونيسيا فوراً في رفع مستوى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على البروتوكولين الاختياريين.

٧٢- وأشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى سلسلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تحسين حقوق الطفل، بما في ذلك منع العنف ضد الأطفال، ونيل الجميع للتعليم الإلزامي لتسع سنوات ومكافحة الفقر المدقع. ولاحظت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن حقوق المرأة من الأولويات الوطنية الرئيسية في سياسة حقوق الإنسان وأن حكومة إندونيسيا تولي أهمية لتمكين المرأة. وأثنت على إندونيسيا لما حقته من إنجازات وشجعتها على مواصلة جهودها للتغلب على التحديات.

٧٣- وأشارت السويد إلى مناقشاتها الثنائية المستمرة مع إندونيسيا بشأن حقوق الإنسان وهي المناقشات التي تقدرها كثيراً. وطلبت المزيد من المعلومات عن الأساليب المتبعة من أجل القضاء على التعذيب، ولاحظت الجهود المبذولة من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بحلول عام ٢٠٠٩، وشجعت إندونيسيا على اتخاذ خطوات أخرى من أجل القضاء على الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. وفيما يتعلق بالحق في التعليم، أشارت السويد إلى أن الدستور ينص على حق كل طفل في التعليم، وأن المعدلات الرسمية للالتحاق بالدراسة تناهز ٩٠ في المائة في السنوات الأخيرة، غير أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة أشارت إلى أن حوالي ٥٠ في المائة لا يكملون دراستهم. وفي هذا الصدد تساءلت السويد عن التدابير التي تتخذها إندونيسيا من أجل ضمان تمتع جميع الأطفال بالحق في التعليم.

٧٤- ورداً على الأسئلة التي طرحت، وفيما يخص العلاقات مع تيمور - ليشتي، أشارت إندونيسيا إلى أن الدول شهدت على مدى تطور علاقتهما الثنائية. فهما بصدد العمل سوية برؤية قوامها المصالحة. وقالت إن معظم القضايا المطروحة للنقاش قد حُل. ويواصل البلدان عبر لجنة الحقيقة والصدقة جهودهما المشتركة من أجل إغلاق فصل الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ١٩٩٩. وهما الآن في انتظار ما ستسفر عنه لجنة الحقيقة والصدقة من نتائج وتوصيات. وأوضح وفد إندونيسيا أيضاً أن زعمي البلدين ملتزمان بمواصلة هذه العملية، بروح من المصالحة والصدقة. وبشأن حرية التجمع والرأي، أشار الوفد إلى أن هناك أحكاماً في القانون تنص على ذلك، بما في ذلك الدستور، وأن إندونيسيا تعمل بهذه الأحكام. وفيما يتعلق باستقلال القضاء، أشار الوفد إلى أن الدستور ينص على أن لجهاز القضاء كامل الاستقلال وأن الحكومة لا تتدخل في الهيئات الأخرى. وجرت الإشارة أيضاً إلى إنشاء مجلس القضاء. وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكولات الاختيارية الملحقه بكل من اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، أشار الوفد إلى أن هذه التصديقات مقررّة أصلاً في الخطة الوطنية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٧٥- وأوجزت إندونيسيا، في معرض ملاحظاتها الختامية، بعض النقاط الرئيسية التي تناولتها في أثناء جلسة الاستعراض. فذكرت إندونيسيا أنها اتخذت في السنوات الأخيرة تدابير من أجل حماية الفئات الضعيفة من الاتجار غير المشروع، والقضاء على عمالة الأطفال وتعزيز برنامج التعليم الإلزامي لتسع سنوات. وقالت إن الجمع بين التعليم وإيجاد فرص العمل هو أجمع الوسائل لمكافحة الفقر، وتحسين مستوى العيش والنهوض بالحقوق المدنية والسياسية إلى حد كبير. وأقرت إندونيسيا بأن هناك الكثير ينبغي عمله وأن هناك مجالاً للتحسين وبالتالي فإنها ستقيّم وسترصد مختلف تعهداتها والتزاماتها من أجل تعزيز حقوق الإنسان في إندونيسيا بشكل فعال أكثر. وأضافت قائلة إن جهودها ستتضمن الإسهامات التعاونية من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العاملة في الميدان. وذكرت إندونيسيا أن على جهودها أن تستمر في استهدافها لتعزيز الاستعراض الدوري الشامل عن طريق الحوار التفاعلي البناء مع مختلف الجهات ورصد نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وأكدت إندونيسيا من جديد التزامها الثابت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل من البلد وعلى الصعيد الدولي.

ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

٧٦- في معرض المناقشة، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية، باتفاق الدولة موضوع الاستعراض:

- ١- أُنفيَ على الجهود والتدابير الخاصة المتخذة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. وتؤكد إندونيسيا أهمية التعاون الإقليمي في هذا الميدان.
- ٢- رُحِبَ بسحب جميع التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل، كما رُحِبَ بإدراج الاتفاقية في القانون الوطني.
- ٣- تحسّين المشاركة في حوار بناء مع الإجراءات الخاصة والفوائد الناجمة عن بعض توصيات هذه الإجراءات عنصراً مهماً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٧٧- نظرت إندونيسيا في هذه التوصيات الموضوعية في أثناء الحوار التفاعلي وتحظى التوصيات الواردة أدناه بتأييد إندونيسيا:

١- يُثنى على إندونيسيا لما تبذله من جهود على مستوى التدريب والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان وتشجّع على الاستمرار في هذا الصدد، وتقديم تدريب إضافي لموظفي إنفاذ القانون، بمن فيهم المدعون العامون، والشرطة، والقضاة، إضافة إلى قوات الأمن.

٢- تشجّع إندونيسيا، تمثيلاً مع خطة عملها الوطنية، على متابعة نيتها الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتشجّع إندونيسيا كذلك على النظر في التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣- يُثنى على إندونيسيا لتمكينها مجتمعاً مدنياً نشيطاً، بما في ذلك تمكين العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتشجّع على دعم وحماية عملهم، بما في ذلك على صعيد المقاطعات والصعيد المحلي كما في المناطق المتمتعة بحكم ذاتي خاص.

٤- يُرحّب بإعادة تأكيد إندونيسيا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب وتشجّع إندونيسيا على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

٥- مع الإقرار بالجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا، يوصى بأن تستمر هذه الجهود في ضمان تعزيز وحماية جميع مكونات الشعب الإندونيسي.

٦- يرحّب بإدراج جريمة التعذيب في مشروع القانون الجنائي الجديد وتشجّع الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على هذا القانون، مراعية في ذلك التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة المعنيين.

٧- بناء القدرات/التعاون/تبادل أفضل الممارسات:

(أ) تشجّع إندونيسيا على النظر في المشاركة في حوار آخر على الصعيد الإقليمي والدولي، وتبادل أفضل الممارسات، على نحو ما طلبته الدول في أثناء الحوار التفاعلي؛

(ب) تشجّع إندونيسيا على تحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بمتابعة الاستعراض الدوري الشامل والتماس التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد، بما في ذلك عبر إدماج توصيات الاستعراض الدوري الشامل، عند الاقتضاء، في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وفي حوارها

مع أصحاب المصلحة المعنيين عبر الآليات القائمة. وينبغي لهذه الاحتياجات في مجال بناء القدرات أن ترتبط بجملة أمور بقضايا من قبيل توحيد القوانين المحلية مع المقياس الوطنية والدولية أو تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

(ج) جرت التوصية باتخاذ تدابير إضافية في مجال بناء القدرات لدعم البرامج والمشاريع المتعلقة بالنساء والأطفال.

٧٨- وستدرس إندونيسيا توصيات أخرى وردت في التقرير في الفقرات ٥١ و ٥٣ و ٦٣ أعلاه، وستقدم في الوقت المناسب ردوداً عليها، إن كانت لها ردود. وستذكر كلتا الفئتين من التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان.

٧٩- تجسد الاستنتاجات و/أو التوصيات جميعها الواردة في هذا التقرير موقف الدولة أو الدول المشاركة و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض من ذلك. ولا ينبغي النظر إليها على أنها موضع تأييد من جانب الفريق العامل ككل.

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٨٠- ستشرك الدولة موضوع الاستعراض المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في التشاور والتعريف بإجراء الاستعراض الدوري الشامل إلى حين استعراضها الدوري الشامل المقبل.

المرفق

تشكيلة الوفد*

The delegation of Indonesia was headed by H.E. Rezlan Ishar JENIE, Head of Delegation, Director-General of Multilateral Affairs, Department of Foreign Affairs of the Republic of Indonesia, and composed of 20 other members:

H.E. I Gusti Agung Wesaka PUJA, Ambassador of the Republic of Indonesia to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva

Prof. Dr. Harkristuti HARKRISNOWO, Director General for Human Rights Protection, Ministry of Law and Human Rights of the Republic of Indonesia

Mr. Makmur SUNUSI, Director General of Social and Rehabilitation Services, Ministry of Social Affairs of the Republic of Indonesia

Dr. Havid ABBAS, Head of Center for Research and Development, Ministry of Law and Human Rights of the Republic of Indonesia

Mr. M. Rasyid RIDHO, Deputy Director of Law, Indonesian National Police

Ms. Wiwiek Setyawati FIRMAN, Director for Human Rights and Humanitarian Affairs Department of Foreign Affairs of the Republic of Indonesia

Mr. SUPRAPTO, Head of Bureau of Foreign Technical Cooperation, State Secretariat of the Republic of Indonesia

Mr. SUNARNO, Head of Bureau of Law, Ministry of Manpower and Transmigration of the Republic of Indonesia

Mr. J.K.H. ROEMBIAK, Head of Bureau of Law, Regional Secretary of Papua Province

Mr. Heru KASIDI, Assistant Deputy of Domestic Violence Issues, Ministry for Women's Empowerment of the Republic of Indonesia

Mrs. Sutarti SOEDEWO, Assistant Deputy of Child Protection Issues, Ministry for Women's Empowerment

Mrs. Aida Ismeth ABDULLAH, Member, Regional Parliament of Riau Islands Province

Mrs. NURMAIDAH, Official, Batam Municipality

Mr. Suryana SASTRADIREDDA, Deputy Director of Economic, Social and Cultural Rights Issues Directorate for Human Right and Humanitarian Affairs, Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Indonesia

Mr. Dicky KOMAR, Deputy Director of Civil and Political Rights Issues, Directorate for Human Right and Humanitarian Affairs, Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Indonesia

Mr. Budi PRASETYO, Official, Ministry of Internal Affairs

Mr. WIDJAYA, Official, Indonesian National Police

Mr. Benny Y.P. SIAHAAN, First Secretary, Permanent Mission of the Republic of Indonesia to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva

Mr. Kamapradipta ISNOMO, First Secretary, Permanent Mission of the Republic of Indonesia to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva

Mrs. Indah Nuria SAVITRI, Third Secretary, Permanent Mission of the Republic of Indonesia to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva
